

هل ستسلم بلاد ما بين النهرين من الحرب؟

التدمير المستمر للمواقع الأثرية في العراق

جوان فرشخ بجالي

بنظر علماء الآثار، بلاد ما بين النهرين هي "مهد الحضارة"؛ ففيها يكمن السياق العام لمعظم قصة البشرية، والحلول لألغاز التاريخ. ولكن منذ اجتياح العراق في عام 2003، أصبحت بلاد ما بين النهرين بنظر آخرين "أرض الميعاد"، وجنة لنهائي المواقع الأثرية. لغاية اليوم، ما زال هؤلاء يندفعون بأعداد كبيرة إلى العواصم السومرية والآشورية وإلى المدن البابلية حيث ينقبون وينبشون القطع الأثرية ويبيعونها مقابل حفنة من الدولارات. ويحصلون حتى على قروض من التجار لتأمين معيشتهم قبل العثور على أي قطع. بالنسبة إلى النهابين تشكل المواقع الأثرية "جزيرة كنز" نوعاً ما، إذ يمكن العثور دائماً على قطعة ما للبيع. النهب هنا هو مهنة لا تحكمها قيود أخلاقية.

منذ خمس سنوات، في الوقت الذي كانت فيه القوات الأميركية تضيق الحصار على بغداد كان النهابون يجتاحون المواقع الأثرية العراقية المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد. استناد هؤلاء من البلبلة الناجمة عن الحرب وسعوا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. كانت استراتيجية عملهم معروفة قبل الحرب بوقت طويل. في عام 1991، بعد حرب الخليج الأولى، تعرّض 13 متحفاً محلياً للنهب وبيعت محتوياتها الأثرية في مختلف أرجاء العالم. وتوقع علماء الآثار والاختصاصيون الذين يعملون على إنقاذ التراث في زمن الحرب سيناريو نهب المواقع الأثرية قبل اندلاع الحرب بوقت طويل. وجرت محاولات كثيرة لتحذير السلطات العسكرية الأميركية¹ والبريطانية بشأن الخطر المحدق (مراجعة ستون Stone، الفصل 8) ولكنها لم تلقَ أذاناً صاغية. لم يحظَ حفل الآثار والتراث بأولوية لدى المؤسسة العسكرية التابعة لقوات الاحتلال.

انعكست نتيجة اللامبالاة هذه بوضوح على أبرز المواقع الأثرية في العراق. في أيار 2003، أي بعد مرور شهرين على سقوط بغداد، قمتُ بجولة على بعض المواقع العراقية الرئيسية لتقييم الأضرار (Farchakh 2003) ثم عدتُ مجدداً في شباط 2004 لإعداد تقرير بعد مرور سنة على نهب متحف بغداد (Farchakh 2004). كان الوضع مأسوياً ومحبطاً من الشمال إلى الجنوب. فماضي العراق يتعرّض للتدمير. بعد الانتفاضة الشعبانية ضد نظام صدام حسين في عام 1991، اجتاح النهابون قصر سنحاريب في نينوى وحطموا النقوش الرخامية ثم باعوا الأجزاء لاحقاً في سوق الآثار. وعندما عدت إلى نينوى في عام 2003، لم يكن هناك حراس أو مسؤولون لردع النهابين عن تحطيم جدار سنحاريب الذي سلم وحده من الدمار الذي ألحق بالموقع في عام 1991. في نمرود، حصل تبادل لإطلاق النار بين الحراس في الموقع الأثري والنهبين عندما حاول هؤلاء تحطيم النقوش الرخامية لنقلها وبيعها. لم يكن الوضع أفضل في المواقع الأصغر حجماً في شمال العراق من مثال قصر الملك كار توكولتي نينورتا: لقد حطم النهابون البلاط الملون المصنوع من الطوب ليبيعه في السوق المحلية. أظهر تفقّد المواقع الأثرية الواحد تلو الآخر مدى الضرر الناجم عن النهب. ولكن النهب الفعلي المستشري على نطاق واسع كان يحصل في القسم الجنوبي من البلاد.

في عام 2003، خضعت محافظة ذي قار وعاصمتها الناصرية في جنوب العراق لسيطرة النهابين وتجار الآثار المطلقة، وبقي هذا الوضع قائماً في عام 2007. فقد سيطر هؤلاء العناصر المدججون بالسلاح على الطرقات الرئيسية المؤدية إلى أكبر المواقع الأثرية وذلك من أجل ضمان أمن "موظفيهم". وتآلف هؤلاء من مئات المزارعين الذين تركوا عائلاتهم ليعيشوا في المواقع وينقبوا عن الآثار لصالح التجار. كان يومهم يبدأ فجرًا لوضع ساعات قبل أن يرغمهم الحرّ على التوقف حتى وقت متأخر من بعد الظهر، ثم تبدأ المناوبة الثانية وتستمر حتى ساعات الليل المتأخرة. وكانوا مجهزين جيداً: فقد حملوا مجارف ومطارق وجعلوا مصابيحهم تعمل على بطاريات السيارات. لم يتركوا متراً من هذه العواصم السومرية المدفونة

تحت الرمال منذ آلاف السنوات. لقد دمّروا أطلال هذه الحضارة على نحو ممنهج في بحثهم الذي لم يعرف الكلال عن قطع قابلة للبيع: إن هذه المدن القديمة الممتدة على مساحة تُقدَّر بـ 20 كلم مربعًا كانت لتوفّر معلومات جديدة ووافية بشأن تطوّر الجنس البشري في حال نُقِب عنها كما ينبغي. فالبشرية تخسر ماضيها من أجل مخطوطة لوحية مسمارية أو منحوتة أو قطعة مجوهرات يشتريها التاجر ويدفع مقابلها مبلغًا نقدًا في بلد تمزّقه الحرب. إن البشرية تفقد تاريخها من أجل متعة هواة الجمع الذين يعيشون بأمان في منازلهم الفخمة ويطلبون قطعة محددة لضمها إلى مجموعاتهم الخاصة.

بدأت العواصم السومارية أو ما ولارسا وجوخة كسطح القمر. هضبات وأكوام من الفخاريات المحطّمة وحفر وتلال من الرمل ممزوجة بحجار الطوب. لقد هُدت جدران المعابد وقُسمت إلى أجزاء لأن بعض حجار الطوب هذه قد نُقشت بأختام الملوك السومريين، ما يجعلها مطلوبة ويزيد من قيمتها في السوق. إن المواقع الأثرية العراقية تصبح ببساطة مصدرًا للتحف الجميلة والقيّمة.

درجت العادة على الإلقاء بمسؤولية كل هذا الضرر والدمار على عاتق النّهائين، ولكن هل يتحملون وحدهم المسؤولية؟ صحيح أنهم يحملون المجارف وينقبون، ولكن ما هي دوافعهم؟ هل يدمرون هذه المدن لمجرد المتعة؟ أم أن احتياجاتهم الأساسية هي التي تدفعهم إلى القيام بذلك (مراجعة جورج George، الفصل العاشر)؟

تختلف المجتمعات الريفية في العراق بدرجة كبيرة عن مجتمعاتنا. فمفهوم الحضارات القديمة والتراث لديهم لا يتطابق مع المعايير التي يحددها المتخصصون في مجال العلوم الإنسانية. يشكّل التاريخ بنظرهم الماضي الخاص بكل شعب. يقتصر التاريخ على قصص الأجداد المباشرين والعشيرة وأمجادهم.

بالنسبة إليهم إبدأ، "مهد الحضارة" هو مجرد أرض صحراوية تتخلّأها "حقول" فخاريات يحق لهم استغلالها لأنهم في نهاية المطاف أسياد هذه الأرض، وكنتيجة مباشرة لذلك، أصحاب ما تكتنزه كافة. وفي السياق عينه، ما كانوا ليرتدّدوا في السيطرة على حقول النفط، في حال تسوّى لهم ذلك، لأن هذه الأرض "أرضهم". يقتصر مفهوم العالم بنظرهم على محيطهم وعائلتهم المباشرة وجيرانهم. وبما أن الحياة في الصحراء قاسية وبما أن الحكومات كافة قد "تسيت أمرهم"، يقوم "انتقامهم" من هذا الواقع على المراقبة واغتنام كل فرصة مدرة للمال. وشرح أحمد، أحد النّهائين العاملين في جوخة، وجهة نظره حول التنقيب عن الآثار وهو يدخّن سيجارة من نوع "سومر" قائلاً:

هذه الحقول مليئة بالفخاريات التي تأتي ونقب عنها عندما نكون مفلسين. نجد أحياناً صحناً أو وعاءً مكسوراً، وبالتالي لا نستطيع بيعه. ولكن سنجد ربما شيئاً عليه بعض الكتابات، ولا يزال سليماً، فيباع سريعاً مقابل دولارات أميركية (Farchakh 2003). يأتي الختم الأسطواني أو المخطوطة المسمارية اللوحية بمبلغ 50 دولار، وهذه قيمة نصف المرتب الشهري الذي يتقاضاه الموظف الحكومي العادي في العراق. ويعلم النّهائون، كما أخبرهم التجار، أنه لا بدّ أن تحمل القطعة نقشاً لكي تتمتع بأي قيمة. وقد يعود عليهم الختم الأسطواني أو المنحوتة أو المخطوطة اللوحية المسمارية بمبالغ نقدية. يعتبر الغرب النّهب عملاً خطراً أجره بخس. وفي العراق، يعتبر المزارعون أن الأنشطة التي أطلق عليها الغرب تسمية "النّهب" تشكّل جزءاً من يوم عمل عادي. بالنسبة إليهم، الأمر سيّان بين العمل في الحقل كمزارع والتنقيب في الموقع كنّهاب؛ فهذا كله عمل. وإذا حالقهم الحظ يكون الموقع مربحاً أكثر بكثير من الحقل.

أما مدير الآثار في محافظة ذي قار، عبد الأمير الحمداني، فاعتبر أن أعمال النّهب التي تطل هذه المواقع الأثرية هي:

كارثة نشهد جميعنا حصولها ونكتفي بمراقبتها ولا نتمكّن من القيام بشيء لمنعها. في عام 2006، استخدمنا 200 ضابط شرطة في محاولة لوضع حدّ للنّهب عن طريق تسيير دوريات في المواقع قدر الإمكان. لم تكن تجهيزاتنا كافية لهذه المهمة إذ لم يتوفّر لنا إلا 8 سيارات وعدد قليل من المسدسات والأسلحة وبعض الأجهزة اللاسلكية للمحافظة بأكملها التي تضم 800 موقع أثري. هذا ليس كافياً طبعاً، ولكن حاولنا إرساء النظام حتى عجزنا عن تسديد ثمن الوقود لتسيير الدوريات في المواقع من جزاء القيود المالية في

الحكومة... فانتهى بنا الأمر في مكاتبنا نحاول مكافحة النهب مع جهات اجتماعية ولكن كان ذلك قبل سيطرة الأحزاب الدينية على جنوب العراق والإعلان عن دعمها لبعض هذه العشائر (مراجعة الحمداني Hamdani، الفصل 14).

في الواقع، يزداد نفوذ الأحزاب الدينية في المحافظات العراقية كافة في كل يوم. ويشير الحمداني إلى هذا التطور. في عام 2006، تلقت دائرة الآثار في محافظة ذي قار إشعاراً من السلطات المحلية توافق فيه على إنشاء مصانع طوب جديدة في المناطق المحيطة بالمواقع الأثرية السومرية. اعتزم أصحاب المصنع شراء الأرض من الحكومة العراقية، ولكن تبين بعد التدقيق أن قطعة الأرض هذه تغطي عواصم سومرية متعددة ومواقع أثرية أخرى أصغر حجماً. وأشار ذلك إلى أن مالك الأرض الجديد "سينقب" في الموقع الأثري ويفتت "الطوب القديم" لصناعة طوب جديد يتلاءم مع السوق وبالطبع بيع القطع المنبوذة لتجار الآثار. وسيدفع أيضاً صاحب الأرض لموظفيه أجر العمال المعتمد فحسب وليس الأجر المرتفع الذي يتقاضاه المنقبون المحترفون في المواقع الأثرية. وكان ليؤدي هذا التدبير إلى التدمير الكامل لآلاف المواقع الأثرية. فرفض إذاً عبد الأمير الحمداني التوقيع على هذا الملف وسرعان ما تأتت عن رفضه العواقب. فقد أرسلت الأحزاب الدينية المسيطرة على الناصرية الشرطة مع أوامر باعتقاله بنهم فساد. سُجن لثلاثة أشهر بانتظار المحاكمة. دافع عنه مجلس الدولة للآثار والتراث في العراق في خلال محاكمته ولعب المناصرون الدوليون والمحليون دورهم وكذلك فعلت عشيرته النافذة. فأطلق سراحه واستعاد منصبه. جُمِدت في الوقت الحاضر مشاريع المصانع في محافظة ذي قار ولكن ظهرت إلى العيان تقارير عن اعتماد استراتيجية مماثلة في مدن أخرى والمواقع الأثرية المجاورة من مثال زقورة عرقوف بالقرب من بغداد (الأخبار 2006). لأي مدى يستطيع علماء الآثار العراقيون الحفاظ على النظام؟ وحدهم السياسيون العراقيون المنتمون إلى مختلف الأحزاب الدينية يستطيعون الإجابة على هذا السؤال، بما أنهم يوافقون على هذه المشاريع.

إلى جانب الأحزاب الدينية، طوّر تجار الآثار هيكليّة دعم منظمّة لعملهم. تمكّنوا في الريف العراقي من كسب دعم زعماء العشائر الذين يتحكمون بجنوب العراق بدرجة كبيرة ما دفع الحكومة العراقية الحالية إلى التفكير في تزويدهم بالسلاح للتصدي للمتصدّ المزعوم (الجزيرة 2007). تعتمد ثروة العشائر العراقية ورفاهية قرى كثيرة على عائدات بيع الآثار في السوق السوداء. ولن يتوانى صائغو الآثار عن القتل من أجل حماية مدخولهم عندما تنفذ الخيارات الأخرى. في عام 2005، تمكنت الجمارك العراقية بمساعدة قوات التحالف من توقيف عدد من تجار الآثار في مدينة الفجر المجاورة للناصرية. فقد ضبطت المئات من التحف الأثرية وقررت نقلها إلى الداخل، إلى المتحف الوطني العراقي في بغداد. اعتُرض الموكب على بعد كيلومترات من العاصمة وقُتل ثمانية عناصر من الجمارك وأُحرقت جثثهم وأُقيت في الصحراء. واختفت القطع الأثرية. شكّلت هذه الحادثة رسالة واضحة من تجار الآثار إلى العالم: السلسلة طويلة وفعّالة. في الصحراء والبلدات الصغيرة، يحظى التجار بدعم العشائر أما في المدن فليدهم صلات سياسية تضمن لهم حرية التصرف. وفي بلد تمرّقه الحرب وما عادت فيه الاحتياجات الأساسية مضمونة ويشهد ارتفاعاً يومياً للأسعار، يصوّر تجار الآثار أنفسهم كحلّ بديل في هذا الوضع الميؤوس منه. فالعمل معهم ليس خطراً تماماً وأجره جيد نسبياً وهم يستخدمون أشخاصاً من مختلف الفصائل والطوائف. بالنسبة للسياسيين، يؤمّن هؤلاء الأموال التي يحتاجها مناصروهم بشدّة ولا يترددون في رشوة كل عشيرة أو سلطة سياسية في مختلف أنحاء العراق لأن كل منطقة فيه تخضع حالياً لحكم الطائفة التي تعيش فيها، وما يدرّ الدخل هو مال الحماية.

يمنح زعماء العشائر تجار الآثار دعمهم الكامل لأنهم يرون في ذلك منفعة اقتصادية لمجتمعهم المحلي. وسيعني حالياً منع المزارعين من نهب المواقع الأثرية الحكم عليهم بالتجوع، بما أن سلطات التحالف لا تشتري شيئاً من منتجاتهم الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعتبر هؤلاء الأشخاص التنقيب في موقع أثري كجريمة. حتى سجلات الشرطة المحلية لا تصنّفهم كصوص بل "كفلاحين مارسوا الأعمال الزراعية عن طريق الخطأ في المواقع الأثرية" لأن صفة اللص هي إهانة كبرى في أوساط العشائر. يستجيب كل هؤلاء الأشخاص لسلم القيم الخاص بهم الذي يستغلّه التجار والقتلة استغلالاً تاماً؛ لديهم بالتالي حرية تخريب أولى مدن البشرية وتدميرها. ويعيش تجار الآثار الذين يتعاملون في السوق السوداء في قرى

المزارعين ويشجعون النهابين على التتقيب. هم يشترون الآثار المكتشفة ويمنحون القروض للمزارعين المحتاجين لكي يواصلوا العمل في المواقع. تتأكد تدريجيًا صحة الادعاءات القائلة إن هؤلاء التجار يشكّلون جزءًا من شبكة عالمية منظمة خطت لنهب المواقع الأثرية العراقية وتستفيد من الحرب والفضى الناجمة عنها.

على الصعيد الإقليمي، إن الإتجار بآثار بلاد ما بين النهرين منظم جيدًا في البلدان الخمسة المتاخمة للعراق. تُستخدم الشاحنات والسيارات والطائرات والسفن لنقل الآثار إلى أوروبا أو الولايات المتحدة أو الإمارات أو اليابان حيث يتلَهف هواة الجمع لشرائها وضمها إلى مجموعاتهم الخاصة. وانطوت هذه المتاجرة على ملايين الدولارات، ويُزعم أن أشخاصًا نافذين جدًا في العراق والبلدان المجاورة متورطون فيها. ووجود سوق الآثار "مسموح به" بما أنها مدرة للأرباح، وخلافًا للإتجار بالسلاح، لا تشكّل تهديدًا لأي من الأنظمة القائمة بنظر "الضباط العسكريين" الذين يحكمون الشرق الأوسط. ويعرض حاليًا عدد متزايد من المواقع على شبكة الإنترنت آثارًا من بلاد ما بين النهرين قد يعود تاريخها إلى 7000 سنة. ويفوق من دون شك عدد القطع المزورة المعروضة على شبكة الإنترنت الأصلية منها، ولكن حفرت هذه السوق، بمجرد وجودها، نهب المواقع الأثرية في جنوب العراق.

لن ينتهي الدمار اللاحق بالتراث العراقي ما لم يبدأ قادة البلاد باعتبار الآثار من الأولويات. أولاً، لا بد من تفكيك عصابة تجار الآثار في بغداد والتصدي الحازم للنهب في الجنوب ومنع قوات التحالف من إقامة قواعد في المواقع الأثرية. وكلما طالت حالة الحرب في العراق، ازداد الخطر على مهد الحضارة. فقد لا يصمد ليتعلم منه أحفادنا حتى.

كيف يمكن إذاً إنقاذ تاريخ العالم من براثن النهب؟ هل فات الأوان على إنقاذ بلاد ما بين النهرين؟ في حال اتُخذ القرار السياسي بإنقاذ تاريخ العراق اليوم كأقصى حد في صيف عام 2007، لن يفت الأوان على إنقاذ بلاد ما بين النهرين من "الأضرار التبعية" التي لا يمكن تعويضها. ولكن لم يعد واضحًا ما إذا يمكن تحقيق ذلك نظرًا لتحوّل المزارعين فعليًا إلى نهابين محترفين للمواقع الأثرية. لقد باتوا يعلمون كيف يتتبعون جدران الأبنية المدفونة وكيف يدخلون مباشرة إلى الغرف والقبور حيث يُعثر عادة على القطع القيّمة جدًا في أسواق الآثار العالمية. فقد تدربوا على سرقة ماضي العالم وهم يحقّقون أرباحًا هائلة من ذلك؛ هم يعلمون قيمة كل قطعة ومن الصعب تخيل لما قد يتوقّفون عن النهب الآن أو ما قد يدفعهم إلى ذلك. تشكّل القوانين الصارمة والبدائل الاقتصادية والموافقة السياسية وتعاون زعماء العشائر الحلّ الممكن الوحيد لهذه المعضلة.

لا ولن ينجح أي من هذه النهج منفردًا إذا اعتُمد بمعزل عن الأخرى ولن ينجم عنه أي نتائج فعّالة في المستقبل. يعاقب قانون الآثار العراقي نهب المواقع الأثرية بالإعدام والسجن لمدة طويلة. أنا لا أؤيد عقوبة الإعدام، ولكن لو نُفذت عقوبة السجن بصرامة قد يبدأ ذلك ربما بالحد من أنشطة النهابين والتجار. سيدركون أن لا سبيل للهروب إذا قبض عليهم. يضطلع توفّر بديل اقتصادي للسكان المحليين بأهمية أكبر بعد، إذ نظرًا لحالة الطوارئ القائمة في العراق، لا يستطيعون العمل على نحو شرعي مع علماء الآثار في تتقيب العواصم السومرية، كما هو الحال منذ أواخر تسعينات القرن الماضي. في ذلك الوقت وبعد حرب الخليج الأولى، توجّهت مجموعات من علماء الآثار إلى المنطقة وبدأت بالتتقيب في المواقع الأثرية من أجل وضع حدّ للنهب؛ استخدموا النهابين السابقين كعمّال وأمنوا لهم مرتبات تدفعها الحكومة. لم يستطيعوا إيقاف مهامهم لأن هذا الدخل شكّل البديل الوحيد للنهب، وإذا انخفضت قيمته، عاد المزارعون إلى النهب كمحترفين هذه المرة. نجحت هذه التقنية طالما تواجد علماء الآثار في المواقع ولكنها كانت من أهم أسباب دمار المواقع السومرية في أعقاب الاجتياح. فقد عرف هؤلاء كيف ينقبون وما يتوقعون.

أفاد التقرير الأخير لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAid 2007) حول قطاع الزراعة في العراق أن للبلاد إمكانيات هائلة وأن هذا القطاع يستطيع تأمين أكثر من ثلث الدخل القومي إذا طُوّر كما ينبغي. قد توفّر الزراعة حلًا لا سيّما وأن السواد الأعظم من النهابين هم من المزارعين. ومن الممكن أن يحلّ تنظيم الزراعة ومنتجات الألبان الصناعية

محلّ التنقيب غير المشروع عن الآثار كمصدر الدخل الرئيسي لمعظم سكان الأرياف في العراق. ولكن لا بدّ من تنظيم هذا النشاط وإدارته.

من المهم أيضاً الإشارة إلى النهابين على حقيقتهم في سجلّات الشرطة عند القبض عليهم في المواقع لأن المجتمع ينظر إلى النهابين من منظور سيء وفقاً لـ "أعراف الشرف" التقليدية في العراق. في حال طُبّق القانون وصُنّف هؤلاء الأشخاص كـ "صوص" فقد يفقدون دعم زعماء عشائريهم خاصة إذا وافق هؤلاء على اختيار البديل الاقتصادي، أي الزراعة بدلاً من نهب المواقع الأثرية، وعندها تبدأ الأمور بالتغيّر.

لا ينبغي ربط إعادة تنشيط الاقتصاد الريفي في العراق بالوظائف في المواقع الأثرية، حتى لو كان الأمر ممكناً وهذا ليس الحال في الوقت الحاضر. لا بدّ من إبعاد الناس عن هذا الاحتمال. عليهم نسيان أمر هذه التجربة وإيجاد بدائل وحلول أفضل لتأمين الدخل. وحينئذ، ليس إلا، قد يأمل المرء بإنقاذ بلاد ما بين النهرين. في حال لم يُنظر في أي من الاقتراحات السابقة الذكر، ثمة خوف حقيقي بأن الحضارة السومرية التي صمدت في السجلّات الأثرية وعمرت أكثر من الحضارات التي خلفتها لن تنجو من ألد أعدائها: سوق الآثار وجهل السياسيين وصمت الشهود. كل من يعلم منا بشأن مجزرة الحضارة هذه هو شاهد صامت، يساعد على استئرائها من خلال تجاهلها.

ملاحظات

¹رسالة من جمعية الآثار الأميركية Society of American Archaeology: <http://www.saa.oeg/government/Iraq.html>، معهد الآثار الأميركي (AIA) يطالب حكومة الولايات المتحدة بإدارة الموارد الثقافية في العراق، 1/15/04.

المراجع

Al-Akhbar newspaper, Beirut, November 2006

Al-Jazeera English, 2007 Maliki supports arming Sunni tribes, in *Al-Jazeera.net* 23/6/07

[online] <http://english.aljazeera.net/NR/exeres/B45078CF-5028-4374-836E-72683227E861.html> [25 October 2007]

Farchakh, J, 2003 Le massacre du patrimoine irakien, in *Archéologia*, July/August. 402, 12-35

Farchakh, J, Témoignage d'une archéologie héroïque, in *Archéologia*, May, 411, 14-27

USAid, 2007 Agriculture, in *USAid.gov* 16/5/07 [online]

<http://usaid.gov/iraq/accomplishments/agri.html> [25 October 2007]